

التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية

(الأبعاد والمعوقات)

د. أحلام العطا محمد عمر

أستاذ مشارك - قسم الدراسات الاجتماعية

كلية الآداب - جامعة الملك فيصل

التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية

(الأبعاد والمعوقات)

د. أحلام العطا محمد عمر

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية والمعوقات التي تواجهه، وتمثلت الأبعاد في: (المبادئ، الآليات، المستويات، والمؤشرات)، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن تمكين المرأة السعودية اقتصادياً يركز على مبدأ تنمية قدراتها الشخصية، تحقيق العدالة والمساواة القانونية، ومساعدتها والتعامل معها حسب مواردها المتاحة، وتمثلت الآليات في: زيادة الفرص الاقتصادية بتوسيع ميادين فرص العمل للمرأة، رفع نسبة مساهمتها في مواقع صنع القرار ورسم السياسات الاقتصادية، ومن مستويات تمكين المرأة اقتصادياً: حصولها على الموارد والتمويل والخدمات، مشاركتها بصورة متساوية مع الرجل في كافة المشاريع التنموية، ومن المؤشرات التي تقيس تمكين المرأة اقتصادياً: زيادة الأنشطة والمشروعات التي تزيد من دخلها، المساواة النوعية في الأجور والرواتب، وزيادة فرصها في الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية، ومن المعوقات التي تواجه تمكين المرأة اقتصادياً: وجود بعض الموروثات المجتمعية التي تقلص من مشاركتها في التنمية، قلة الدورات التدريبية المقدمة للمرأة العاملة لرفع كفاءتها، وضعف الوعي الاقتصادي للمرأة.

الكلمات المفتاحية: التمكين الاقتصادي، الأبعاد، المعوقات، والمرأة السعودية.

Economic Empowerment of Saudi Women

"Dimensions and Constraints"

Dr. Ahlam Omar

Abstract:

This study aimed to identify the dimensions of the economic empowerment of Saudi women and the obstacles facing them. The dimensions of empowerment were: Principles, mechanisms and indicators. The analytical descriptive method was used. The Paper concluded several results including the economic empowerment of Saudi women based on the principle of developing their personal potentials, personal justice, equality before the law, and coping with their available resources. The mechanisms were as follows: contribution to Saudi women's economic empowerment to increase women's economic opportunities and expand their employment opportunities; women's participation in decision-making and economic policy-making; increase of activities and projects that increase women's income, gender equality in wages and salaries, participation in decision-making and increasing women's access to loans and credit facilities. The obstacles facing the economic empowerment of Saudi women include the existence of some societal legacies that reduce the participation of women in development, women's lack of awareness of their rights, lack of training courses for working women to raise their efficiency and poor economic awareness of women.

Keywords: Economic Empowerment, Dimensions, Constraints, Saudi Women.

مقدمة:

الإنسان هو العنصر البشري الأساسي في التنمية وهدفها الرئيس؛ فنجاح برامج التنمية واستدامتها مرتبط بتمكين الإنسان وتأهيله، ومواكبته للتغيرات التي تسهم في نجاح التنمية التي تسعى أغلب الدول لتحقيقها، وانطلاقاً من اعتبار أن المرأة شريكاً فاعلاً في تحقيق التنمية وتطوير المجتمع لا بد من الاعتراف بالدور الإيجابي لمشاركتها.

وتشمل التنمية كمنهج عناصر رئيسة لا بد من توافرها هي: المساواة بإتاحة الفرص المتساوية للجميع، والإنتاجية التي تعني التوظيف الأمثل لقدرات الناس من خلال الاستثمار في تنمية الموارد البشرية، والاستدامة التي تعني الاهتمام بالأجيال المستقبلية، والتمكين الذي يعني تمكين الناس من تحقيق مستوى من التنمية الفردية التي تتيح لهم خيارات ملائمة (اليوسف، ٢٠٠٩: ٤٥). ويرتكز اهتمام هذه الدراسة على العنصر الرابع (التمكين) انطلاقاً من تمكين المرأة اقتصادياً باعتبار أن المرأة شريكاً فاعلاً وأساساً في التنمية كمنتجة ومستفيدة، وتُعد مشاركتها مطلباً ضرورياً للتنمية يتحقق من خلال المساواة بين الرجال والنساء في الموارد والأدوار في كل القطاعات التنموية.

وقد جاء الاهتمام العالمي بقضية تمكين المرأة وضرورة مشاركتها في مختلف مجالات الحياة تحقيقاً لعمليات المساواة والتنمية والسلام، فكان المؤتمر العالمي الأول للمرأة المنعقد في المكسيك عام (١٩٧٥)، ثم المؤتمر العالمي الثاني للمرأة عام (١٩٨٠) في كوبنهاجن، والمؤتمر الثالث في عام (١٩٨٥) في نيروبي. واستمر الاهتمام بتمكين المرأة في تسعينات القرن العشرين من خلال الوثائق الدولية الخاصة بالمرأة والصادرة عن هيئة الأمم المتحدة وأهمها وثيقة مؤتمر القاهرة للسكان (١٩٩٤)، ووثيقة بكين (١٩٩٥) المؤتمر الرابع للمرأة والتي أكدت على ضرورة تعاون الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في عدة محاور لتمكين المرأة اقتصادياً تتمثل في: تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية واستقلالها الاقتصادي بما في ذلك حصولها على فرص العمالة وظروف الاستقدام الملائمة والسيطرة على الموارد الاقتصادية، وتسهيل وصول المرأة على قدم المساواة مع الرجل إلى الموارد والعمالة والأسواق والتجارة، والقضاء على التفرقة الوظيفية وجميع أشكال التمييز في العمل (أبو مندبل،

وداوود، وجنينة، وخضر، والمصدر، وأبو كرش، ٢٠١٤ : ١٤).

ويتطلب التمكين الاقتصادي للمرأة (Malhorta et al, 2002) زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة وتطوير الاتجاهات الاجتماعية بما يتضمن تهيئة بيئة عمل مرنة تساعد على الموازنة بين مسؤوليات العمل والأسرة، وقبول انخراط المرأة في مجالات عديدة، وإيجاد بيئة تشريعية ملائمة لمشاركة أكبر للمرأة في النشاط الاقتصادي.

وقد حظي موضوع تمكين المرأة في السنوات الأخيرة في المملكة العربية السعودية باهتمام ملحوظ من قِبل الدولة بأجهزتها المختلفة، وأدرجت المرأة ضمن خططها التنموية لمنحها دوراً ملموساً للإسهام في التنمية، وتحقيق العدل والمساواة غير المطلقة بين النساء والرجال واحترام خصوصية كل منهما في ظل خصوصية المجتمع السعودي.

وتتحقق قوة المرأة بتمكينها من ظروفها وإتاحة الفرصة لها في ممارسة حقها في الاختيار وتمدّد توافر فرص اعتمادها على نفسها، والإسهام في رفع مستوى وعيها، ويستلزم ذلك من المرأة تطوير قدراتها وإمكانياتها وتنمية ذاتها بامتلاك عناصر القوة التي تمكنها من اعتمادها على ذاتها وفي تحسين وضعها ومشاركتها الفاعلة في دوائر صنع القرار وفي إحداث التغيير والعمل ضمن إطار الجماعة، وبما أن التمكين الاقتصادي للمرأة هو زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة لها فقد يقود المرأة إلى تمكينها في مجالات أخرى عديدة ومهمة.

وباعتبار أن التمكين الاقتصادي للمرأة يُعدُّ مجالاً لا يمكن تجاهله في التنمية فقد جاء اهتمام هذه الدراسة وتركيزها على تمكين المرأة السعودية اقتصادياً وإلقاء الضوء على المبادئ، والآليات، والمستويات، والمؤثرات التي يعتمد عليها، والمعوقات التي تواجه تمكينها.

أولاً: مشكلة الدراسة:

منذ بداية الاهتمام بالأخذ بالأسلوب العلمي في التنمية دأبت خطط التنمية المتعاقبة في المملكة العربية السعودية على تطوير أوضاع المرأة عن طريق توسيع الفرص المتاحة لها في التعليم والتدريب وإيجاد فرص عمل لها بداية بالخطة الخمسية "الأولى: ١٣٩٠ - ١٣٩٥ هـ"

وصولاً إلى "رؤية المملكة ٢٠٣٠" التي اهتمت بالمرأة وإدراجها ضمن أهدافها بزيادة نسبة مشاركتها في التنمية وسوق العمل من نسبة (٥)٪ إلى (٢٨)٪، وزيادة متوقعة بنسبة (٣٠)٪، وبذلك تسعى الدولة السعودية إلى تفعيل دور المرأة وتمكينها اقتصادياً والوصول بها إلى مواقع صنع القرار ومنحها الحرية التي تمكنها من المساهمة الإيجابية في تنمية المجتمع، وتحقيق العدل والمساواة في الفرص المتاحة للجنسين خاصة وأن المرأة تشكل نصف المجتمع، حيث أشارت إحصاءات الهيئة العامة للإحصاء (٢٠١٧م) إلى أن المرأة السعودية تشكل نصف المجتمع تقريباً، وقد اتضح من خلال توزيع السكان السعوديين - حسب الجنس - أن نسبة الذكور (٥٠,٦٤)٪، ونسبة الإناث (٤٩,٠٦)٪؛ وبما أن المرأة السعودية تشكل نصف المجتمع السعودي فإن غيابها وعدم تمكينها اقتصادياً قد يؤثر في تنمية المجتمع؛ لأن مشاركتها وتمكينها يُعدُّ أداة مهمة لرفع عجلة التنمية.

من هذا المنطلق جاء اهتمام هذه الدراسة بالتمكين الاقتصادي للمرأة السعودية باعتباره يسهم إسهاماً فاعلاً في التنمية، ويُعدُّ مقدمة ضرورية ومهمة لتمكين المرأة في مجالات أخرى عديدة. ويمكن صياغة مشكلة هذه الدراسة في السؤال الآتي: ما أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية والمعوقات التي تواجهه؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

أ- تكمن أهمية الدراسة في أنها تبحث في موضوع يستهدف (٤٩,٠٦)٪ من سكان المجتمع السعودي وهنَّ النساء اللاتي يشكلنَّ نصف المجتمع السعودي تقريباً، ويؤثرنَّ بشكل كبير على المجتمع واقتصاده حيث إن زيادة التمكين الاقتصادي للمرأة التي تمتلك قدرات متقاربة مع الرجل من شأنه أن يؤدي إلى استثمار طاقات كبيرة معطلة ويزيد من خلق فرص العمل ودفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام من خلال اعترافه بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية.

ب- تبرز أهمية الدراسة في أنها تتزامن مع رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) التي من ضمن أهدافها تحقيق اقتصاد مزدهر يصل بالمجتمع السعودي إلى مستوى الرفاهية.

ج- زيادة الوعي بأهمية تمكين المرأة السعودية اقتصادياً والوقوف على المبادئ والآليات التي تسهم في ذلك، والمؤشرات التي يمكن من خلالها قياسه، وكذلك المعوقات التي تقف أمام تمكين المرأة اقتصادياً.

د- تُعدُّ هذه الدراسة إضافة علمية للمكتبة العلمية والمهتمين بقضايا المرأة عامة والمرأة السعودية خاصة.

هـ- تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع (التمكين الاقتصادي) فهو يسهم في بناء القدرات الذاتية للمرأة السعودية ورفع مستوى وعيها وزيادة ثققتها بنفسها بأهم قدرات على أداء جميع الأدوار في مختلف المجالات.

و- ندرة الدراسات التي تناولت التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية - في حدود علم الباحثة.

ز- قد تفيد نتائج الدراسة المهتمين وصناع القرار في توسيع الفرص أمام المرأة السعودية وتمكينها اقتصادياً وإزالة كافة المعوقات التي تحول دون تمكينها اقتصادياً.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس هو: التعرف إلى أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية والمعوقات التي تواجهه، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

أ- التعرف إلى المبادئ التي يركز عليها التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية؟

ب- التعرف إلى الآليات التي تسهم في تمكين المرأة السعودية اقتصادياً؟

ج- التعرف إلى المستويات المهمة لتمكين المرأة السعودية اقتصادياً؟

د- التعرف إلى مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية اقتصادياً؟

هـ- التعرف إلى المعوقات التي تواجه التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية؟

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

ترتكز هذه الدراسة على تساؤل رئيس هو: ما أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية والمعوقات التي تواجهه؟ ويمكن الإجابة عنه من خلال الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:

- أ- ما المبادئ التي يركز عليها التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية؟
- ب- ما الآليات التي تسهم في تمكين المرأة السعودية اقتصادياً؟
- ج- ما المستويات المهمة لتمكين المرأة السعودية اقتصادياً؟
- د- ما مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية اقتصادياً؟
- هـ- ما المعوقات التي تواجه التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية؟

خامساً: مفاهيم الدراسة:

أ- التمكين:

يُعدُّ هذا المفهوم على قدر كبير من الأهمية كونه عنصراً حيوياً لا يمكن تجاهله في عملية التنمية، ويعرف لغويًا بأنه: "علو المكانة، ويمكن من الشيء أي قدر عليه" (المعجم الوسيط، ١٩٨٣: ٩١٧)، ومكنته من الشيء تمكيناً أي جعلت له سلطاناً وقدرة (الفيومي، ١٩٩٧: ٢٩٨)، وذلك لقوله تعالى: (ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين، ونمكن لهم في الأرض...) (سورة القصص، الآية: ٥-٦)، ويعني أيضاً في اللغة: "التقوية أو التعزيز"، كما ورد في قوله تعالى: (وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً) (سورة النور، الآية: ٥٥).

ويُعرف التمكين بأنه: عملية يتم بواسطتها تمكين الأشخاص ومساعدتهم لتطوير أنفسهم وتزويدهم بمهارات تدريبية ليؤثروا بتدخلهم الشخصي في تمثيل أدوار ذات

قيمة اجتماعية (Hardina, 2007; 32).

كما يُعرف بأنه: مرحلة من مراحل تحسين القدرة على صنع القرار من خلال التعاون والتشاركية والتدريب والتعليم والعمل بروح الفريق (زايد، ٢٠١٥: ٣٣٢).

ويُشار إلى التمكين بأنه: العناية بالأفراد جماعات أو مجتمعات ليصبحوا قادرين على تحسين ظروفهم من خلال تحقيق الأهداف الخاصة بهم ليصبحوا بتلك الوسيلة قادرين على العمل في اتجاه مساعدة أنفسهم والآخرين وليكونوا أكثر حكمة في تحديد نوعية حياتهم (Adams, 2005; 8).

ويُقصد به إجرائياً في هذه الدراسة تمكين الأفراد أو الجماعات والمجتمعات ومساعدتهم على التحكم في ظروفهم وتطويرهم من خلال الحصول على المعلومات وتنمية المهارات والاعتماد على الذات والقدرة على اتخاذ القرارات ليصبحوا قادرين على تحسين ظروفهم من خلال تحقيق الأهداف الخاصة بهم.

ب- تمكين المرأة:

أكد تقرير التنمية البشرية لعام (١٩٩٥) على أهمية تمكين الناس لاسيما المرأة ويعتقد بأنه الطريق الأكيد للربط بين النمو والتنمية فيما لو استطاع الناس أن يمارسوا خياراتهم في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية حيث يصبح من المحتمل إلى حد كبير أن يكون النمو قوياً وديمقراطياً وقائماً على المشاركة وقابلاً للدوام (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ١٩٩٥: ١٢٣).

وتمكين المرأة هو عملية بناء قدرة المرأة على أن تكون معتمدة على ذاتها، وأن تنمي شعورها بالقوة الداخلية والاستقلال الذاتي، والقدرة على اتخاذ القرارات والإدارة والقيادة، وتغيير السلوك والاتجاهات، والخروج من دائرة التهميش الاجتماعي (حلمي، ٢٠٠٣: ١٥٩).

كذلك يعرف بأنه: اتجاه يعمل على دعم نفوذ المرأة وحصولها على حقوقها، وتنظيم قدراتها على فهم وضعها، وتغيير إدراكها لنفسها على نحو يجعلها قادرة على الاختيار

لنفسها، وأن يكون لها صوت مسموع للدفاع عن مصالحها، وقدرة على المشاركة في اتخاذ القرار وإحداث التغيير (عبادة، ٢٠١١: ٥٩).

وهو: مجموعة من العمليات المخططة والمقصودة التي تستهدف تنمية القدرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية لمجموعة من النساء بحيث يصبحن أكثر قدرة على إشباع احتياجاتهن وحل مشكلات مجتمعهن (آل عوض، ٢٠١٤: ٢٩).

ويُعرف أيضاً بأنه: عملية تصبح النساء بموجبها قدرات على تنظيم أنفسهن لزيادة الاعتماد على الذات، وتأكيد حقهن في اتخاذ خيارات مستقلة والسيطرة على الموارد التي تساعد في القضاء على التبعية (Varghese, 2011; 37).

ويُقصد بتمكين المرأة إجرائياً في هذه الدراسة بأنه: عملية مقصودة تستهدف تحقيق المساواة من خلال مشاركة المرأة السعودية وتنمية قدراتها ورفع مستوى وعيها وثقتها بنفسها وتحقيق ذاتها من خلال تدريبها وثقلها بالمهارات والمعرفة حتى تصبح قادرة على الاختيار واتخاذ القرار والسيطرة على الموارد المتاحة والمشاركة الفاعلة في التنمية.

ج- التمكين الاقتصادي للمرأة:

التمكين الاقتصادي هو عملية تغيير هياكل القوة الاقتصادية التي يعيش فيها الأفراد بما يتضمنه ذلك من ضرورة توافر ثقة الفرد بنفسه وبقدراته وإمكاناته ومن ثم استعداده النفسي للاختيار بين البدائل المختلفة (سلامي، وبة، ٢٠١٣: ٥٢).

وتمكين المرأة اقتصادياً امتداد له، ونتاج عنه، وقد عرف البنك الدولي التمكين الاقتصادي للمرأة بأنه: جعل الأسواق تعمل لأجل المرأة (على مستوى السياسة)، وتمكين المرأة للمنافسة في الأسواق (على مستوى القدرة) (البنك الدولي، ٢٠١٢: ٤).

ويُعرف بأنه: العملية التي تستطيع المرأة من خلالها الانتقال من موقع قوة اقتصادي أدنى في المجتمع إلى موقع أعلى، وذلك من خلال سيطرتها وتحكمها بالموارد الاقتصادية والمالية الأساسية، وهي الأجور ورأس المال وغيرها، وهو ما يمنحها في الدرجة الأولى

استقلالية مادية مباشرة، ويربط هذا التعريف تمكين المرأة بمدى إمكانياتها في الحصول على الثروات الاقتصادية المادية والعينية، ومدى قدرتها على التحكم في تلك الثروات لأطول فترة زمنية ممكنة (أسد، ٢٠٠٨: ٦).

وهو: عملية وصول المرأة للموارد الاقتصادية والتحكم بها على مبدأ المساواة وضمان استخدامه لزيادة السيطرة والتحكم في تنظيم حياتها وحياة أفراد آخرين لتحقيق التنمية (Samman, & Emma, 2016).

ويتمثل التمكين الاقتصادي في إحساس المرأة بقيمتها وحقها بتحديد خياراتها بعد أن تمنح لها الخيارات وحقها في الوصول إلى الفرص والموارد وحقها في الوصول إلى ضبط سير حياتها داخل المنزل وخارجه وقدرتها على التأثير في التغيرات الاجتماعية لخلق وضع اجتماعي واقتصادي أكثر إنصافاً على المستوى الوطني والعالمي (أيوب، ٢٠١٠: ٨٨).

ويُقصد بالتمكين الاقتصادي للمرأة إجرائياً في هذه الدراسة بأنه: عملية مقصودة ومخططة يرتكز على مبادئ مهمة وآليات، ومستويات، ويقاس بمؤشرات محددة، يهدف إلى زيادة القدرة الاقتصادية الحقيقية للمرأة السعودية من خلال بناء قدراتها ورفع مستوى وعيها وثقتها بنفسها، وتحسين وضعها وتوسيع فرص خياراتها ومشاركتها في الأنشطة الاقتصادية من خلال الحصول والسيطرة على الموارد الاقتصادية والقضاء على التمييز وعدم المساواة، وإزالة كافة المعوقات التي تواجهها حتى تُمكن اقتصادياً ويكون لها مساهمة فاعلة وواضحة في التنمية.

د- الأبعاد:

أبعاد الموضوع هي مداه واتساعه وأعماقه وما يتعلق به (ابن شلهوب، ٢٠١٧: ٧).

ويقصد بأبعاد التمكين إجرائياً: (المبادئ، الآليات، المستويات، والمؤشرات) التي تسهم في تمكين المرأة السعودية اقتصادياً، وتناولت الباحثة المعوقات على أنها بُعد معوق لعملية التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية متمثلة في المعوقات: (الذاتية، المجتمعية، الخاصة ببيئة العمل، والاقتصادية).

هـ- المعوقات:

هي الشيء الذي يعوق التقدم في السير سواء بعوائق طبيعية أو مصطنعة، ويؤدي ذلك إلى التعثر في اجتياز الموقف (محفوظ، ٢٠٠٤: ٢٦٣٧).

ويقصد بالمعوقات إجرائياً في هذه الدراسة الصعوبات والعقبات سواءً كانت ذاتية أو مجتمعية أو تنظيمية وإدارية متعلقة ببيئة العمل أو اقتصادية) تواجه التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية وتضعف من تحقيقه.

سادساً: منهج الدراسة:

استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي حيث يركز هذا المنهج على وصف دقيق وتفصيلي كمي أو نوعي للظاهرة أو الموضوع الذي يراد دراسته، ومن خلاله تمت الدراسة النظرية لأبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية، والتي تمثلت في: (المبادئ، الآليات، المستويات، المؤشرات) التي تسهم في التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية، وكذلك المعوقات التي تواجهه.

سابعاً: مصادر جمع البيانات:

تندرج هذه الدراسة ضمن إطار الدراسات المكتبية (النظرية) التي تركز بالدرجة الأولى على أدبيات علم الاجتماع المتاحة أمام الباحثين والتي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بمشكلة وأهداف الدراسة، والتي يمكن أن نطلق عليها المصادر الثانوية التي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية، والأبحاث العلمية والدراسات السابقة، والدوريات، والمقالات، والتقارير.

الإطار النظري:

أولاً: النظرية المفسرة للدراسة:

النظرية النسوية في التنمية:

تستند فلسفة هذه النظرية إلى الاعتقاد بأن المرأة لا تعامل على قدم المساواة مع الرجل لأي سبب سوى كونها امرأة في المجتمع الذي ينظم شؤونه ويحدد أولوياته حسب رؤية الرجل واهتماماته، واعترافها بأن للمرأة حقوقاً وفرصاً متساوية مع الرجل، ومناداتها بالمساواة بين الجنسين اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وقد حظيت أهدافها بتأييد في شتى أنحاء العالم (دلال، بدون: ٧٠).

وتهتم هذه النظرية بأصول وخصائص وأشكال عدم المساواة بين الجنسين بمواضيع التنمية كالكمية غير المتكافئة للعمل من قِبَل النساء، إذ تُقَرُّ أن غياب النساء في السياسات التنموية أو مجموعات اتخاذ القرار يعود إلى تبعية النساء للرجال، وقد بدأ نشاط المساواة بين الجنسين كحركة منظمة في النصف الأخير من القرن التاسع عشر (الخالد، ١٩٩٦: ٥٤) حيث ركزت موجته الأولى على تساوي حقوق الملكية للنساء، وكسب السلطة السياسية خصوصاً إدراج النساء في التصويت، والموجة الثانية بدأت في أوائل الستينات إلى أواخر الثمانينات وركزت على المطالبة بالحقوق المدنية للنساء، وأخيراً الموجة الثالثة التي ظهرت في بداية القرن العشرين وتتميز بالرغبة في معالجة صور الخلل الاقتصادي والعنصري إلى جانب قضايا المرأة، ومن الجماعات التي تنمي إلى هذه الحركة ائتلاف العمل النسائي والموجة الثالثة، وكليهما تأسس في عام ١٩٩٢م حيث أصبحت المساواة بين الجنسين أكثر تميزاً لمطالبتها بهوية نسائية عالمية مع اعتراف بموقع النساء في التنمية، هذا الاعتراف لم يأت فقط من جهود مفكري المساواة بين الجنسين بل أيضاً من قبل التغيرات الحقيقية في موقع النساء في نظام الإنتاج العالمي، حيث إن التنمية العالمية دفعت نساءً من العالم المتطور وحتى العالم الثالث إلى دخول وظائف غيرت مكاتهنَّ الاجتماعية والاقتصادية، فقد ازدادت نسب النساء العاملات خارج المنزل.

ركزت النظرية النسوية في التنمية على ثلاثة اتجاهات نسوية تمثلت في: (الليبرالي، الماركسي، والراديكالي)، وسوف تركز هذه الدراسة على اتجاه النسوية الليبرالية (الفردية) إذ يقوم هذا الاتجاه على فرضية أن جميع الناس قد خلقوا متساوين، ولا ينبغي حرمانهم من المساواة بسبب الجنس، وقد ركز هذا الاتجاه على المعتقدات التي جاء بها عصر التنوير والتي تنادي بالإيمان بالعقلانية، وأن المرأة والرجل يتمتعان بنفس العقلية الرشيدة، وأن التعليم كوسيلة لتغيير وتحويل المجتمع، والإيمان بمبدأ الحقوق الطبيعية، وبناء على ذلك فما دام الرجال والنساء متماثلين من حيث طبيعة الوجود، إذن فإن حقوق الرجال ينبغي أن تمتد لتشمل النساء أيضًا (دلّال، بدون: ٧٣).

ومن الملاحظ أن هذا الاتجاه ربط قضايا المساواة بين الجنسين بمساعي التنمية حيث تم عقد العديد من المؤتمرات التي أكدت على الدور الفاعل للمرأة في المسار التنموي، وانتقل الاهتمام بدور المرأة عالميًا إلى الاهتمام بها عربيًا حيث إن كلاً من المرأة والرجل يسهمان في مشاريع وبرامج التنمية، وأخذ العلاقة بين الرجل والمرأة في الحسبان لدى المخططين والإقرار بأدوارهما الإنتاجية والمجتمعية المتكاملة عن طريق الإقرار بمجهودات كل من المرأة والرجل في بناء المجتمع، بالإضافة إلى تأثير كل من الرجال والنساء في مشاريع وبرامج التنمية، والاستفادة التي تعود على الطرفين دون تمييز بينهما؛ مما يسهم في تمكين المرأة في المجال الاقتصادي، وفي كل المجالات لكي تكون عنصرًا فاعلاً في المجتمع.

انطلاقاً من مسلمات هذه النظرية والتي يمكن النظر من خلالها إلى التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية في مرحلة التغيرات التي يمر بها المجتمع السعودي في ظل ”رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠“ التي عززت من حقوق المرأة الاقتصادية واستقلالها الاقتصادي، وتسهيل سُبل وصولها على قدم المساواة مع الرجل إلى الموارد والأسواق والتجارة، وتوفير الخدمات التجارية والتدريب الكافي، ووصولها إلى المشاركة الحقيقية في صنع القرار بدءاً من الأسرة حتى أعلى مراكز صنع القرار في الدولة، وارتكازاً على الأبعاد المهمة لتمكينها، والمتمثلة في: (المبادئ، الآليات، والمستويات)، وكذلك إزالة المعوقات؛ فمن المتوقع أن تحقق المرأة السعودية نجاحًا كبيرًا في المجال الاقتصادي، وبذلك تتساوى

المرأة مع الرجل في الحقوق والواجبات؛ مما يعني أن المرأة السعودية مكنت اقتصادياً وأصبحت عنصرًا فاعلاً في التنمية.

ثانيًا: الدراسات السابقة:

- دراسة: (الجوادي، ٢٠٠٩)، ”مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي“، هدفت الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة المرأة السعودية في النشاط الاقتصادي، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، وتوصلت إلى العديد من النتائج منها: ضعف البرامج التدريبية المقدمة للمرأة، عدم المساواة بين الذكور والإناث في الأجور، وارتفاع نسبة الأمية بين النساء. وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في الهدف العام حيث إن مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي مؤشر إلى تمكينها اقتصادياً، وكذلك تتفق معها في استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والأداة، ومكان ومجتمع الدراسة.

- دراسة: (الخاروف، والحديدي، ٢٠١١)، ”مشروع ازدهار النساء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية“، هدفت الدراسة إلى تقييم مشروع ازدهار النساء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة من خلال معرفة أوضاع المشاركات الوظيفية بعد الالتحاق بالمشروع، ومعرفة العلاقة بين الاشتراك في المشروع وتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، استخدمت المنهج الوصفي، وأداتي الاستبانة والمقابلة، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: كفاية المشروع من حيث رضا المشاركات عن الدورات التدريبية المقدمة لهنّ، كفاية المشروع في زيادة وتعزيز تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، زيادة قدرة المرأة على اتخاذ القرارات الخاصة بها وبأسرتها في المجالات المختلفة. تتفق الدراسة السابقة والدراسة الحالية في اهتمام كليهما بتمكين المرأة، وفي استخدام المنهج الوصفي، وتختلفان في أن الدراسة الحالية ركزت على أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية والمعوقات التي تواجهها، وركزت الدراسة السابقة على تقييم مشروع ازدهار التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية، وكذلك في أن الدراسة السابقة تطبيقية والدراسة الحالية نظرية.

- دراسة: (سلامي، وبية، ٢٠١٣)، ”المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي:، هدفت الدراسة إلى معرفة الدوافع التي تشجع المرأة الجزائرية على إنشاء عملها الخاص، والعوائق التي تواجهها، استخدمت منهج المسح الاجتماعي، وأداة الاستبانة، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: توافر فرص التطوير والتدريب المهني، تشجيع أسرهنَّ لهنَّ بالعمل في هذا المجال، الظروف البيئية التي تعيش فيها المرأة وتدير فيها مشروعها لها أثر كبير في دعم قدراتها، ومن المعوقات تعقد الإجراءات الإدارية والقانونية، ونظرة المجتمع لكفاءات المرأة بأنها أقل من الرجل، وصعوبة التوفيق بين إدارة المشروع وأداء التزاماتها العائلية. تتفق الدراسات في تركيز كليهما على تمكين المرأة والمعوقات التي تواجهها، وتختلفان في أن الدراسة السابقة ركزت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين، والدراسة الحالية ركزت على أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة، وكذلك تختلفان في المنهج، ومكان الدراسة، وفي أن الدراسة السابقة تطبيقية والدراسة الحالية نظرية.

- دراسة: (أبومنديل، وآخرون، ٢٠١٤)، ” واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في قطاع غزة“، هدفت الدراسة إلى معرفة واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في قطاع غزة، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وأداة الإستبانة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كشفت عن المعوقات التي أضعفت من تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً منها: القروض المقدمة من مؤسسات التمويل النسوية غير مشجعة لصغر حجمها، تعقد الإجراءات، فقر القوانين والتشريعات، العادات والتقاليد المجتمعية، والمعوقات الذاتية. تتفق الدراسات في اهتمام كليهما بالتمكين الاقتصادي للمرأة، وفي المنهج، وتختلفان في مكان الدراسة، وفي أن الدراسة السابقة تطبيقية والدراسة الحالية نظرية.

- دراسة: (حسن، ٢٠١٥)، ” استشراف مستقبل التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة السعودية“، هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على استشراف مستقبل التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة السعودية خلال الفترة من (٢٠١٥-٢٠٣٥)، والتعرف إلى أهم المتغيرات الثقافية والاقتصادية التي من المتوقع أن تؤثر سلباً على مستقبل تمكين المرأة خلال تلك الفترة، استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي الشامل،

وأداة الإستبانة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: مستقبل المرأة السعودية الاقتصادي مرتبط بزيادة الدعم الموجه من قبل الدولة للمشروعات التي تديرها المرأة، استصدار قوانين وتشريعات تسهل من عمل المرأة في المجال الاقتصادي، إزالة كل صور التمييز الاقتصادي بين الرجل والمرأة، إشراك المرأة في كافة البرامج الاقتصادية التي تعدها الدولة، وتدريب المرأة على العمل الحر وكيفية إدارة المشروعات الصغيرة، ومن المعوقات العادات والموروثات التي تقلص من حقوق المرأة، قلة الاهتمام بتقديم الدورات التدريبية للنساء العاملات ورفع كفاءتهن، ضعف إدراك أفراد المجتمع بالدور المجتمعي الذي تقوم به المرأة. تتفق الدراسات في الهدف العام التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية، وتختلفان في أن الدراسة السابقة ركزت بجانب التمكين الاقتصادي على التمكين الاجتماعي والسياسي للمرأة، وفي المنهج، وفي أن الدراسة السابقة تطبيقية والدراسة الحالية نظرية.

- دراسة: (ابن شلهوب، ٢٠١٧)، ”أبعاد تمكين المرأة السعودية“، هدفت الدراسة إلى معرفة أبعاد تمكين المرأة السعودية من خلال تحديد مجالات واحتياجات ومستويات المرأة، استخدمت منهج المسح الاجتماعي الشامل، وأداة الإستبانة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: دعم قدرات المرأة الذاتية لزيادة فاعليتها في المجتمع، إتاحة الفرصة للمرأة في المشاركة في اتخاذ القرارات، احتياج المرأة إلى التأهيل والتعليم والتدريب، التوسع في مجالات العمل للمرأة لتحقيق استقلاليتها وحصولها على دخل كاف لتلبية احتياجاتها، وتعزيز القوة الشخصية والاجتماعية للنساء لتحسين أوضاعهن. وتتفق الدراسات في الهدف العام أبعاد تمكين المرأة السعودية، وتختلفان في أن الدراسة الحالية ركزت على أبعاد التمكين الاقتصادي والدراسة السابقة ركزت على أبعاد تمكين المرأة بصورة عامة، وكذلك تختلفان في المنهج، وفي أن الدراسة السابقة تطبيقية والدراسة الحالية نظرية.

- دراسة: (عمر، ٢٠١٩)، ”احتياجات تمكين المرأة السعودية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمعوقات التي تواجهها“، هدفت الدراسة إلى معرفة الاحتياجات التي تسهم في تمكين المرأة السعودية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمعوقات التي تواجهها، واستخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي بأسلوب الحصر الشامل، والمنهج الوصفي التحليلي، وأداة

الإستبانة، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: زيادة وعي المجتمع بأهمية دور المرأة في العمل خارج المنزل، تقديم برامج تدريب وتأهيل للمرأة في كافة القطاعات، تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية في المؤسسات الخاصة، تدريب المرأة على كيفية إدارة المشروعات والعمل الحر، وتوفير التمويل الكافي من قِبَل الدولة للمشاريع الصغيرة التي تنشئها المرأة، ومن المعوقات: تقييد حرية المرأة في ممارسة العمل التجاري الحر، ضعف الوعي الاقتصادي للمرأة، حرمان النساء من ممارسة العمل في بعض المهن وقصورها على الرجال، ووجود بعض الموروثات التي تقلص من مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتتفق الدراسات في الهدف العام حيث تمكين المرأة والمعوقات التي تواجهها، وفي مكان الدراسة، وفي وحدة التحليل، وتختلفان في أن الدراسة الحالية ركزت على أبعاد التمكين الاقتصادي، والدراسة السابقة ركزت على الاحتياجات التي تسهم في التمكين بصورة عامة، وفي المنهج، وفي أن الدراسة الحالية نظرية والدراسة السابقة تطبيقية.

ثالثاً: الأدبيات:

أولاً: تمكين المرأة:

يعنى بتمكين المرأة: تطوير طاقاتها وتشجيعها على ترك القيم والمعايير البالية التي تكبلها وتعوق انطلاقها وذلك من خلال رفع مستواها من الناحية التعليمية، وإتاحة الفرص لها للعمل في المجالات المختلفة وتزويدها بالتعليم والتدريب المهني اللازم لذلك، والعمل على مواجهة المعوقات التي تحول دون مشاركتها الفعالة في التنمية والحد منها (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ٢٠٠٠: ٤٧)، وقد أولت العديد من المنظمات الإنمائية اهتمامها بقضية تمكين المرأة كهدف رئيس، وكان للأمم المتحدة سبق الاهتمام بقضايا المرأة منذ عام (١٩٤٥)، وكذلك أصبح التمكين أكثر استخداماً في سياسات وبرامج معظم المنظمات غير الحكومية، وهو أكثر المفاهيم اعترافاً بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية، وبالتالي فهو يسعى للقضاء على كل مظاهر التمييز ضد المرأة من خلال الآليات التي تعينها على الاعتماد على الذات؛ لذلك تتحقق قوة المرأة بتمكينها من ظروفها وفرصها وممارسة حقها في الاختيار، ومدى توافر فرص اعتمادها على نفسها، ولهذا فإن

التمكين يجعل التنمية أكثر تفاهماً ومشاركة بين الرجال والنساء، ومن ثمّ لا تكون التنمية مجرد رعاية اجتماعية للنساء وإنما تكون التنمية اجتماعية تهدف إلى تمكين النساء من امتلاك عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية تمكنهن من الاعتماد على الذات في تحسين أوضاعهنّ المعيشية والمادية على نحو متواصل، والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس جميع جوانب حياتهن (آل عوض، ٢٠١٤: ٤٠).

وبما أن تمكين المرأة مرتبط بالتنمية فنجد أنه قد مر بثلاث مقاربات (سلامي، ٢٠١٦: ١٨٤): الأولى: تتعلق بإدماج المرأة في التنمية (WID) والتي دعت لدعم إدماج المرأة للعمل في عدة قطاعات وتقلدها للمناصب ذات القرارات المؤثرة على تحسين شروط عمل المرأة، وإحداث تغييرات قانونية وإدارية لضمان الإدماج الأحسن للمرأة في النظام الاقتصادي، ونظراً لعدم وجود قاعدة للمساواة في المقاربة الأولى جاءت المقاربة الثانية: المرأة والتنمية (WAD) حيث التركيز في هذه المرحلة على التفكير في كيفية تطوير تكنولوجيا تسهم في التخفيف من أعباء الأسرة حتى يتوافر للمرأة وقت أطول يتم توجيهه إلى العمل الإنتاجي، وقد تركزت السبلات في هذه المقاربة في ظهور صراع الدور الذي نجم عن قيام المرأة بأدوار متعددة في آن واحد وعدم قدرتها في الوقت نفسه على الانتفاع من ثمار عملها في ضوء علاقات النوع السائدة والتي تميز بين الرجل والمرأة، لذلك زادت أعباء المرأة داخل المنزل وخارجه دون أن يكون هناك مردود فعلي لهذا العبء بسبب سيادة عادات وتقاليد لم تستطع كثير من المجتمعات التخلص منها وبالأخص المجتمعات العربية، ونظراً لإهمال هذه المقاربة لدور المرأة الاقتصادي وحصره فقط في دورها التقليدي، جاءت مقاربة النوع الاجتماعي في التنمية (GID) والتي تؤكد على مفهوم التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الذكور والإناث في الحصول على الموارد الإنتاجية، في ظل الاعتراف بوجود مشكلة التمييز بين الجنسين، وتقسيم العمل المؤسس على مفاهيم خاطئة خاصة بأدوار وإمكانات وصلاحيات كل من الذكور والإناث في المجتمع.

مما سبق فإن تمكين المرأة يؤكد على ضمان المشاركة الفاعلة للمرأة في التنمية وفي صنع القرارات بكافة أنواعها ومجالاتها سواءً كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية

وغيرها، وبالتالي تمكّن المرأة من خلال عمليات التغيير التي يمكن من خلالها أن يكون لها القدرة على التحكم في الخيارات الإستراتيجية، والمساهمة على قدم المساواة في التغيير الإيجابي والمشاركة الفاعلة في التنمية.

ثانياً: التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية:

أطلقت هيئة الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة مفهوم (التنمية المستدامة) شعاراً لها ولبرامجها وخطتها في الدول النامية، وفرضت مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) وسيلة لتحقيق التنمية في هذه الدول عن طريق التماثل التام بين الرجال والنساء في الموارد والأدوار، وبمتابعة خطط التوظيف في القطاعات المحلية، ومقارنة البيانات الإحصائية بين قوة العمل النسائية والرجالية ومدى استهدافها تحقيق التساوي بين الجنسين في كل قطاع من قطاعات تلك الدول تحقيقاً لمفهوم التنمية المستدامة، وصدر تقرير بعنوان: "التنمية والنوع الاجتماعي" عن (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ٢٠٠٠) (آل عوض، ٢٠١٤: ١٧)، وفي هذا السياق تبنت عدد من المنظمات الإنمائية منها منظمات غير حكومية ومنظمات تابعة للأمم المتحدة مبدأ تمكين المرأة كهدف رئيس في برامجها.

والغاية من تمكين المرأة اقتصادياً هو المشاركة الفاعلة للمرأة في دوائر صنع القرار عن طريق توسيع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة لها. ثم إن المشاركة الفاعلة تستلزم تنمية المرأة نفسها وتطوير قدراتها وإمكانياتها لتمتلك عناصر القوة التي تمكنها من إحداث التغيير في مجتمعتها، وتكمن مصادر هذه القوة في المعرفة والثقة بالنفس وقدراتها والعمل ضمن إطار الجماعة وليس العمل الفردي (عكور، ٢٠١٥: ٥).

وبما أن هدف الألفية الإنمائية الثالث يسعى لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة فقد تعرض هذا الهدف لكثير من الانتقادات؛ لأنه أغفل حقيقة أنه لا يمكن تحقيق المساواة ما لم تمكّن المرأة في جميع المجالات التنموية، وتمكين المرأة اقتصادياً يُعدُّ أحد المجالات المهمة للتنمية، ويحقق المساواة بين الجنسين؛ لذا ترى الباحثة أن نجاحه وتحقيقه مرتبط بجوانب ثلاثة مهمة، أولاً: بالمرأة نفسها وبتمكينها الذاتي، وثانياً: بإطار التمكين

القانوني، وثالثاً: بإطار التمكين المؤسسي، فكل جانب من هذه الجوانب له دور مهم في نجاح التمكين الاقتصادي للمرأة لذلك لابد من استعراض هذه الجوانب باختصار في إطار التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية في ما يلي:

أ- التمكين الذاتي للمرأة:

يُقصد به: السلوكيات المتعلمة والتي تمَّ تحقيقها على المستوى الشخصي والذاتي للنساء عن طريق مشاركتهنَّ في برامج تدريبية ونوعية تسهم في إحداث تغيرات إيجابية على المستوى الشخصي؛ مما يعزز إمكانيتهنَّ وقدراتهنَّ الذاتية في المجالات التالية: (الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، ٢٠١٣: ١٢)

١- الثقة بالنفس والتي توضح الصورة التي تدركها المرأة عن نفسها كنتيجة لتجارها مع محيطها الاجتماعي والتي تظهر مدى احترام وإعجاب الآخرين لها من خلال الانطباع الداخلي الذي يتكون عند المرأة عن طريق نظرة الآخرين لها.

٢- قدرة المرأة على مواجهة المشاكل وتحمل المسؤولية عن طريق اتباع أساليب إيجابية في تحليل أسباب المشكلة والمرونة في إيجاد بدائل مختلفة لاختيار الحل الأمثل، مما يعزز قدرتها على الاعتماد على نفسها.

٣- قدرة المرأة على المبادرة نحو التغيير والتطور الناتج من ذات المرأة من خلال توجهات وإرشادات القائمين على البرامج التدريبية بهدف معالجة جوانب تمس حياة المرأة وأدوارها على النطاق الأسري والمجتمعي، حيث تستطيع البرامج التدريبية أن تلعب دوراً حيوياً في حث النساء على تغيير سلوكهنَّ بهدف تحقيق أهدافهن على المستوى الشخصي والمجتمعي.

٤- تعتمد هذه القدرات على امتلاك المرأة مهارة الحوار مع الآخرين عن طريق تبادل الأفكار ووجهات النظر والقدرة على إدارة النقاش والاستماع الجيد؛ مما يؤدي إلى فهم مواقف الآخرين ووجهات نظرهم وبالتالي يعمل على تحسين العلاقات.

٥- تمتلك المرأة مهارة الإقناع نتيجة الحوار الفعال والبناء عن طريق إيصال

أفكارها وقدراتها المعرفية بطريقة تحوز على قبول الآخرين وتقتنعهم بأرائها وأفكارها؛ مما يساعدها على تحقيق أهدافها.

ولكي تتمكّن المرأة السعودية اقتصاديًا لا بد أن يتوافر لها عامل الثقة بالنفس من أدائها لأدوارها المنوطة بها وتأثيرها في الآخرين، وأن تكون لها القدرة على تحمل المسؤولية ومواجهة المشكلات التي تواجهها وكيفية حلها بأسلوب إيجابي يعزز من قدرتها واعتمادها على نفسها، وأن تبادر وتقدم نحو التغيير والتطوير والمشاركة الفاعلة في كل مجالات المجتمع، ولا بد أن تمتلك مهارة الحوار والنقاش والإقناع والتأثير في من حولها، وفي سبيل تحقيق ذلك لا بد من إشراك المرأة في البرامج التدريبية والدورات التي تؤهلها وترفع من كفاءتها وتقوي من قدرتها في اتخاذ القرار خاصة الدورات والبرامج التي تخص المجال الاقتصادي لرفع وعي المرأة الاقتصادي واكتسابها المهارات الاقتصادية المهمة، وتدريبها على كيفية إدارة المشروعات والعمل الحر، والتي تسهم في زيادة شعورها وإحساسها بأهمية مكانتها ودورها في تحقيق التنمية.

ب- التمكين القانوني:

يسعى الإطار القانوني إلى إيجاد ضمانات تحافظ على دور المرأة وتضمن حقوقها من خلال من خلال: (المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٤: ٣١٠)

١- العمل على تعديل التشريعات التي تحد من دور المرأة.

٢- مدى توعية المرأة بحقوقها القانونية.

٣- تطبيق جميع الاتفاقيات الدولية التي تضمن الحقوق المدنية للمرأة.

ويسهم الإطار القانوني إسهامًا كبيرًا في تمكين المرأة السعودية اقتصاديًا حيث يتوافر لها ضمانات تحفظ حقوقها وتؤمن موقفها اقتصاديًا، ويتجسد ذلك من خلال سن القوانين والتشريعات التي تسهل من عملها وتمكينها في المجال الاقتصادي، وكذلك تسهيل الإجراءات القانونية والإدارية التي تدعم تمكين المرأة اقتصاديًا، وبالمقابل لا بد أن يكون

للمرأة السعودية وعي بحقوقها داخل المجتمع.

وقد خصصت خطة التنمية التاسعة (٢٠١٠-٢٠١٤م) ضمن أهدافها العامة تمكين المرأة السعودية للمشاركة في تحقيق التنمية، وتطوير إسهامها في النشاط الاقتصادي، وتأمين الخدمات المساندة لتمكينها من المشاركة وشرعت الدولة قوانين وقواعد ناظمة لتمكين المرأة من المشاركة في صنع واتخاذ القرار في المملكة، ومن أهمها ما يتعلق بتنظيم عمل المرأة الذي يضمن تحديد العديد من مجالات العمل لها ووضع الضوابط والآليات المطلوبة في هذا المجال، إضافة إلى تشريعات ومراسيم ملكية لمشاركتها السياسية والاقتصادية في عملية التنمية.

ج- التمكين المؤسسي:

يهدف التمكين المؤسسي إلى تقوية البنية الأساسية للمنظمات والهيئات التي تسعى إلى النهوض في مجال المرأة وزيادة دور جميع المؤسسات التي تهتم بالمرأة والعمل على إيجاد شبكة اتصال بين صانعي السياسات الكفيلة بتحسين وضعية المرأة في مختلف القطاعات (قنديل، ٢٠٠٥: ٤٣).

ويسهم ذلك في تمكين المرأة السعودية اقتصادياً عندما توجد شبكة اتصال بين صانعي السياسات الكفيلة بتحسين وضعية المرأة في مختلف القطاعات وبالأخص القطاع الاقتصادي من خلال توفير التمويل الكافي للمشاريع الصغيرة التي تنشئها المرأة أو من خلال تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية خاصة في المؤسسات الخاصة، وإعطاء المرأة الحرية في ممارسة العمل التجاري الحر، وإشراكها في كافة البرامج الاقتصادية التي تعدها الدولة وكافة أنواع العمل والمهن مساواة مع الرجل.

وفيما يلي يمكن استعراض أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية، والتي تتمثل في: "المبادئ، الآليات، المستويات، والمؤشرات"، وكذلك المعوقات التي تواجهها، وهي:

١- مبادئ التمكين الاقتصادي للمرأة:

في إطار تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية هناك مبادئ مهمة من شأنها أن

تسهم في تحقيقه ونجاحه، ويمكن التطرق إليها فيما يلي: (عبد اللطيف، ٢٠٠٥: ٣٥١-٣٥٢)

أ- مبدأ المشاركة: إن مدخل التمكين يبني أساس عملية المشاركة من جهة المرأة والإحساس بمشكلاتها والمشاركة في حلها بناءً على قدرتها واستثمار مواردها، ويُعدُّ مبدأ المشاركة من أهم المبادئ التي تناسب التمكين. فالتمكين الاقتصادي للمرأة السعودية يتطلب إشراكها ومشاركتها في جميع عمليات التنمية وتحقيق المساواة دون تمييز خاصة وأن المرأة السعودية تشكل نصف المجتمع السعودي تقريباً، وضعف مشاركتها يؤثر تأثيراً كبيراً في تنمية المجتمع السعودي.

ب- مبدأ الاعتماد على الذات والإحساس بالمسؤولية: يسعى مدخل التمكين إلى تنمية قدرات المرأة الشخصية لكي تتمكن من مواجهة مشكلاتها بنفسها وبأقل الإمكانيات المتاحة لها.

وهذا يؤكد ما تم ذكره في صفحة (١٣) في ما يختص بتمكين المرأة ذاتياً، فتمكين المرأة السعودية ذاتياً يجعلها قادرة على اعتمادها على ذاتها من خلال القدرات التي تمتلكها والثقة التي تتمتع بها وتستطيع أن تواجه مشكلاتها بنفسها وتسهم في حلها بأسلوب إيجابي.

ج- مبدأ العدالة الاجتماعية: إن مدخل التمكين يسعى إلى إحداث وتحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع، والعمل على الدفاع عن الأفراد المحرومين والضعفاء، ويتم ذلك بأسلوب موضوعي بعيداً عن التحيز الشخصي.

ويحقق مبدأ العدالة الاجتماعية التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية؛ فمن خلاله تتحقق المساواة وعدم التمييز ويتوافر هذا المبدأ تمكّن المرأة اقتصادياً، وتصبح شريكاً فاعلاً في التنمية.

د- مبدأ البدء مع المجتمع من حيث هو: يتعامل التمكين مع المرأة من حيث هي، ثم محاولة مساعدتها لتنمية قدراتها والتعامل معها حسب مواردها المتاحة فقط ثم يحاول تنميتها، وإيجاد مصادر أخرى لتمويلها.

من خلال هذا المبدأ تمكّن المرأة السعودية اقتصادياً خاصة المرأة التي تكون قدراتها ضعيفة

حيث تتم مساعدتها في تنمية قدراتها من خلال البرامج التدريبية والدورات، وكذلك يوفر لها مصادر تمويل قد تساعدها في إنشاء مشروع اقتصادي خاص بها.

هـ- مبدأ العدالة والمساواة القانونية: ترتبط حقوق المواطنة والحقوق والواجبات بالتمكين؛ مما يتطلب المساواة والعدالة في التشريع بين المواطنين جميعًا بتباين انتماءاتهم الفئوية والجنسية أو المهنية.

٢- آليات التمكين الاقتصادي للمرأة:

هناك آليات رئيسة تسهم في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة بصورة عامة والمرأة السعودية على وجه الخصوص، وهي: (عكور، د.ت، ٩-١٠)

أ- زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة:

يقصد بذلك توسيع ميادين عمل النساء، بمعنى جعل الأسواق مكاناً لنجاح المرأة على مستوى السياسات، وتمكين المرأة من المنافسة بقوة في الأسواق على صعيد القدرة على تحديد الخيارات والقرارات والموارد الإستراتيجية، وبعبارة أخرى على صعيد القدرة على تحديد الأهداف والعمل من أجل بلوغها وتحقيقها، إذ يشكل عامل القدرة البشرية المفهوم الجوهري لعملية التنمية، فلا تبقى الفرص الاقتصادية المتوافرة للمرأة أقل من قدرتها، بل تتناسب مع تلك القدرات وتدعمها لما فيه مصلحة المجتمع.

وإن من شأن أسواق العمل تعزيز تمكين المرأة أو تعزيز الفوارق الاجتماعية، وفي كثير من الأحيان يتم تحديد الوظائف المختلفة بوصفها حكراً إما على الذكور أو على الإناث، وغالباً ما يقود ذلك إلى زيادة الطلب على النساء في الوظائف متدنية الأجور التي لا تتطلب الكثير من المهارات، ومن ثم حصر النساء في سوق العمل عند حدود معينة دون فتح المجال أمامهنّ لزيادة فرص تنمية القدرات والإمكانات التي تمكنهنّ وتخرجهنّ من برائن الفقر المزمن، ومن تدابير زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة التدريب المهني الذي يقصد به كناية عن نشاطات معدة لتوفير المهارات، والمعارف، والقدرات، والمواقف

الضرورية للعمل في مهنة محددة أو مجموعة مهن مترابطة، في أي حقل من حقول النشاط الاقتصادي، ويمكن أن يشمل:

١- تعليم الرجال والنساء وتشجيع كلا الجنسين على أداء دور متساوٍ في تغيير المواقف التقليدية.

٢- توسيع نطاق التدريب إلى أبعد من القطاعات التقليدية (الفنون المنزلية، التطريز والخياطة، الطهي، والسكرتارية... إلخ).

٣- توفير الوصول المتساوي للفتيات والنساء إلى جميع قنوات العمل والتدريب المهني لشتى أنواع المهن، وتوفير مزيد من التدريب للحرص على التنمية والتقدم الذاتي.

ب- توفير ظروف عمل لائقة:

لا تكفي زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة وحدها لتمكينها، إذ إن المكاسب التي من الممكن أن تحققها من زيادة تلك الفرص تُعدُّ قاصرة وغير كافية لاستثمار ما تملكه المرأة من طاقات وقدرات هائلة ما لم يتواكب ذلك مع ظروف عمل تكفل لها الحرية والأمان والكرامة البشرية، ويتحقق ذلك من خلال:

١- توسيع نطاق الحماية الاجتماعية:

تشكل المعاشات التقاعدية والحماية من البطالة وحماية الأمومة ثلاثة مجالات أساسية في المنطقة العربية، حيث اعتمد الأردن عام (٢٠١٠) نظام تأمين الأمومة، ونقل هذا النظام مسؤولية تمويل رواتب النساء خلال إجازة الأمومة من أصحاب العمل الفرديين إلى التأمين الاجتماعي.

٢- خدمات الرعاية الاجتماعية: (كالحضانات).

من المسلّم به أن وضع خدمات رعاية اجتماعية جيدة وموثوق بها ومتيسرة التكلفة تساعد المرأة على التوفيق بين مقتضيات قيامها بوظيفتين: وظيفة الأمومة ووظيفة العمل

لمصلحة صاحب عمل، ولتحقيق ذلك كان لابد من حمايتها قانونياً من خلال منحها إجازة أمومة قبل وبعد الوضع وحماية أجراها خلال هذه الفترة وكفالة حق عودتها إلى مكان عملها وحظر إنهاء استخدامها خلال فترة حملها.

٣- مرونة وقت العمل:

تمثل أحد المشتقات الحديثة للعمل في المنزل، وهي طريقة مرنة لتنظيم العمل باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحيث لا يحتاج العامل إلى الحضور جسدياً في مكان الإنتاج الرئيس، وهي إحدى التدابير المهمة الأخرى التي تسهل للعاملات الاضطلاع بمسؤولياتهنّ الأسرية من خلال التركيز على النتائج المنجزة بدلاً من ساعات العمل، أو الأفكار المتعلقة بكيفية ومتى وأين يعمل الموظف؟، ويتمكين الأفراد من تكييف أوقات عملهم بمرونة للوفاء بالالتزامات المنزلية الضرورية، سيعود ذلك بفائدة على العمال وأماكن عملهم وعلى المجتمع ككل؛ إذ يترتب على ذلك الحد من التغيب وزيادة القدرة على جذب المهارات واستبقائهم وإدخال تحسينات على الإنتاجية وإدارة الوقت.

ج- رفع نسبة مساهمة المرأة في مواقع صنع القرار ورسم السياسات الاقتصادية:

إنّ لذلك أثراً كبيراً على تمكين المرأة على مستوى المجتمع، إذ إنّ فعالية مشاركتها تتيح لها الفرصة للتأثير في القرارات المتخذة لصالحها ويكبر احتمال تحقيق هذه النتيجة عند حضور عدد من النساء. وأكد تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠١١)، أن السماح للمرأة بالمشاركة في رسم سياسات الدولة ولو بدور محدود يغير المفاهيم الاجتماعية عن قدرة المرأة على اتخاذ القرار، ويشجع اتخاذ مبادرات أخرى وإنشاء جمعيات تعاونية للنساء تتيح للمرأة مزيداً من الفرص لمزاولة أعمال خارج المنزل، فضلاً عن ذلك فإن امتلاك المرأة القدرة على اتخاذ القرار يؤثر في قدرتها على بناء رأس مالها البشري، والاستفادة من الفرص الاقتصادية، ويمكن أن يؤدي تمكين المرأة بوصفها طرفاً فاعلاً في المجالين الاقتصادي والسياسي إلى تغيير الاختيارات الخاصة بالسياسات، وتحسين مستوى تمثيل المؤسسات لعدد كبير من الأصوات.

٣- مستويات التمكين الاقتصادي للمرأة:

أشار بعض الباحثين إلى أن هناك خمسة مستويات إذا تمَّ الاهتمام والأخذ بها فإنها تؤدي إلى تمكين المرأة وتقدمها، وتغلبها على العقبات والمعوقات التي تواجهها، وهذه المستويات ليست ثابتة بل تتصف بطابع التحرك والتغير والترابط المشترك، وهذا ما يزيد قوة في كل مراحلها، ويمكن استعراضها فيما يلي:

١- الحاجات الأساسية: Basic Needs

التعرف على الاحتياجات الأساسية للمرأة كعضو في المجتمع من خلال رفع المستوى المادي لها لتحقيق رفاهيتها مقارنة بالرجل في مجالات (التغذية، توفير الطعام، الملابس، المأوى، الأمن، والتعليم، والصحة). ويمكن التعرف على فجوات النوع الاجتماعي في هذه الحالة بواسطة الاختلافات والفوارق بين المرأة والرجل في مؤشر الأوضاع الغذائية أو نسبة الوفيات وغيرها.

٢- سهولة الحصول على الموارد: Access to Resources

يشير إلى تسهيل حصول المرأة على الخدمات مثل: (القروض، الإرشاد الزراعي، التخزين، توفير السلع، زيادة الدخل، وتحسين الوضع المعيشي)، وتُعد "المساواة في الحصول على الموارد" خطوة تجاه تقدم المرأة؛ لأن درجة إنتاجيتها المتدنية تنبع من محدودية حصولها على موارد التنمية، ووسائل الإنتاج المتوفرة في المجتمع مثل: (الأرض، القروض، العمالة، والخدمات)، كما يلاحظ أن المرأة لها فرص أقل في الحصول على التعليم والخدمات المساعدة، والتدريب في مجال تنمية المهارات مقارنة بالرجل؛ مما يجعلها أقل إنتاجية، وبذلك فإن تمكين المرأة يعني أن المرأة قد تم توعيتها وإدراكها بأهمية زيادة وفاعلية دورها في الحصول على النصيب العادل والمتساوي من الموارد المختلفة سواءً على صعيد الأسرة أو المجتمع واعتبارها شريكاً فاعلاً وكاملاً في مختلف الجهود الإنمائية.

٣- عملية الإدراك والوعي: Gender Conscientization

عملية الإدراك والوعي في التمكين تعني توعية المرأة وإدراكها بأن التقسيم النوعي التقليدي لأدوار العمل والمكانة الاجتماعية والاقتصادية المتدنية التي وضعت لها هو جزء من الوضع الاجتماعي العام وانعكاساته والذي ينقل دائماً في وسائل الحياة اليومية من خلال التنشئة الاجتماعية، ووسائل الإعلام، والكتب المدرسية وغير ذلك، وعليه فالهدف من رفع قدرة الوعي والإدراك هو الوصول إلى مجتمع تسود فيه العدالة والمساواة لتحقيق التنمية والرفاهية للمجتمع. إن التمكين يعني في عملية إدراك المرأة ووعيها بهذه المعتقدات والممارسات وأسبابها وإدراكها أن مشاكلها ليست ناتجة عن عدم كفاءتها أو قدرتها بقدر ما هي ناتجة عن مواجهتها لنظام اجتماعي يحد من قدرتها وإمكاناتها.

٤- المشاركة: Women's Participation

وهذا يعني مشاركة المرأة بصورة متساوية مع الرجل في مختلف المشاريع التنموية، أي معاملة المرأة كشريك متساوٍ وكامل الأهلية بدلاً من النظر إليها كمستفيد فقط، وهذا يعني إسقاط الكثير من الاعتبارات والتقاليد التي تمنح الرجل الحق في اتخاذ القرار والسيطرة، كون المرأة لا تملك الكفاءة الكافية لإحكام السيطرة أو لاتخاذ القرارات.

٥- التحكم: Control

يعني أن تكون للنساء فرص متساوية مع الرجال في التحكم في الموارد والعائدات أي التوازن في القوى بين المرأة بحيث لا يتمتع أحدهم بالمركز والهيمنة على الآخر، وأن تشارك المرأة وهي تملك القوة المؤثر على مستقبلها ومستقبل المجتمع ككل بجانب الرجل. والهدف من مساواة المرأة وتمكينها يجب أن ينتج عنه مزيد من التحكم والمشاركة في مجال الخدمات الأساسية وسهولة الحصول على الموارد ووسائل الإنتاج.

هذه المستويات الخمسة إذا ما طبقت في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية من خلال التعرف على الاحتياجات الأساسية لها كعضو فاعل في المجتمع وعنصر مهم

لا يمكن تجاهله في التنمية فإنها تسهم في رفع المستوى المادي للمرأة وتحقق رفاهيتها مقارنة بالرجل في مجال الاحتياجات الأساسية، وسهولة حصول المرأة السعودية على الموارد والخدمات مثل: القروض، زيادة الدخل، تحسين الوضع المعيشي، وغيرها من مساواة بالرجل، فيعد ذلك خطوة تجاه تقدم المرأة السعودية ووعيها وإدراكها أهمية زيادة فاعلية دورها في الحصول على النصيب العادل والمتساوي من الموارد المختلفة سواءً كان على صعيد الأسرة أو المجتمع، وهذا يحقق المشاركة الفاعلة للمرأة وبصورة متساوية مع الرجل في مختلف المشاريع التنموية؛ مما ينتج عنه امتلاك المرأة القوة التي تؤثر على مستقبلها ومستقبل المجتمع ككل بجانب الرجل، ويتحقق لها مزيد من التحكم والمشاركة في مجال الخدمات الأساسية وسهولة الحصول على الموارد ووسائل الإنتاج.

٤ - مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة:

تسهم المؤشرات الاقتصادية في تسهيل عملية قياس التمكين الاقتصادي للمرأة بصورة عامة، والمرأة السعودية خاصة، وقد وضعت هذه المؤشرات من عدة جهات عالمية وعربية لقياس التمكين الاقتصادي للمرأة، وبما أن هذه الدراسة تهتم بتمكين المرأة السعودية اقتصادياً فيمكن قياس تمكينها من خلال هذه المؤشرات، حيث أشار المجلس القومي للمرأة في تقريره الأول عام (٢٠٠٤ : ١٩) إلى مؤشرات التمكين الاقتصادي التالية:

- أ- زيادة الأنشطة والمشروعات التي تساعد في زيادة توليد الدخل للمرأة.
- ب- زيادة فرص المرأة في الحصول على دخل خاص بها.
- ج- زيادة وتحسين مهارات المرأة ومعارفها التي تمكنها من المنافسة في سوق العمل.
- د- زيادة مشاركة المرأة في تنظيم وإدارة المشروعات.
- هـ- المساواة النوعية في الأجور والرواتب عن نفس العمل وبنفس الكفاءة.
- و- تزايد أعدادعاملات في مشروعات القطاع الخاص والعام والأجهزة الإدارية المختلفة.
- ز- قدرة المرأة على التصرف في دخلها الخاص بها.

ح- زيادة فرص المرأة في الحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية للحصول على دخل خاص بها.

أما برامج صندوق الأمم المتحدة فقد حددت مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة فيما يلي: (الجربوع، ٢٠٠٥: ١٩)

أ- **المساهمة الاقتصادية:** مستوى البطالة، مستوى الأنشطة الاقتصادية، والدخل من دخول سوق العمل.

ب- **الفرص المتاحة اقتصادياً:** نوعية المشاركة الاقتصادية، نوعية الوظيفة التي تشغلها المرأة، نسبة دخل المرأة إلى دخل الرجل، وعدد النساء اللواتي يشغلن وظائف إدارية مرتفعة.

ج- **المشاركة في اتخاذ القرار:** الفرص الوظيفية في القطاع الخاص، مدى مشاركة المرأة في هياكل اتخاذ القرار الرسمي، أو غير الرسمي، مدى مشاركة المرأة في تحديد السياسات التي تؤثر في المجتمع بكافة فئاته.

د- **التعليم:** نوعية التعليم، الفرص المتاحة للتطوير الذاتي للمرأة علمياً، نسبة التعليم للنساء، عدد المنتسبات للتعليم بمختلف أطواره، ومعدل السنوات التي تقضيها المرأة في المدارس أو الجامعات.

هـ- **الصحة:** العناية الصحية، تحديد وتنظيم النسل، والعناية الطبية النفسية.

وقد ركزت الوكالة الكندية العالمية للتنمية على المؤشرات الاقتصادية لتمكين المرأة في النقاط التالية: (حلمي، ٢٠٠٦: ١٢)

أ- التغيرات الطارئة على معدلات البطالة/ العمالة بين النساء والرجال.

ب- التغيرات التي حدثت على الوقت المستهلك في بعض النشاطات المختارة خصوصاً المشاركة المتزايدة من قبل أعضاء العائلة في الأعمال المنزلية المأجورة ورعاية الأطفال.

ج- النسبة المئوية للتغير في الممتلكات التابعة والحاضعة لسيطرة الرجال والنساء

(الأراضي، العقارات، والمواشي) عبر الشريحة الاجتماعية والاقتصادية.

د- متوسط إنفاق الوحدة المعيشية التي يرأسها الذكور والإناث على الصحة والتعليم.

هـ- القدرة على القيام بعمليات شراء صغيرة وكبيرة بشكل مستقل.

و- النسبة المئوية لتوفير قروض التسليف وتقديم الخدمات المادية والعينية إلى الرجال والنساء من المصادر الحكومية وغير الحكومية.

٥- معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة:

بعد اطلاع الباحثة على العديد من المصادر التي أشارت إلى المعوقات الاقتصادية التي تواجه التمكين الاقتصادي للمرأة، ومن نتائج الدراسة التي أجرتها الباحثة في هذا السياق (عمر، ٢٠١٩: ٣٧٨) أن هناك معوقاتٍ أخرى بجانب المعوقات الاقتصادية لها دور كبير في إعاقة التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية، ونسبة لأهميتها لا بد من إلقاء الضوء عليها، والتي تتمثل في المعوقات: (الذاتية، المجتمعية، والتنظيمية والإدارية) ويمكن استعراضها فيما يلي:

أ- المعوقات الذاتية:

المعوقات الذاتية تتعلق بالمرأة نفسها - كما أشارت هذه الدراسة في صفحة (١٣) - أن التمكين الذاتي للمرأة يسهم في تمكينها اقتصادياً لذلك من المهم أن نستعرض بعض المعوقات الذاتية التي تعيق التمكين الاقتصادي للمرأة، وهي:

١- عدم قدرة المرأة على اتخاذ قرار التحاقها ببعض الأعمال.

٢- عدم شعور المرأة بأهمية مكانتها ودورها في تحقيق التنمية.

٣- خوف المرأة من عدم قدرتها على التوفيق بين واجباتها الأسرية والتزاماتها الوظيفية.

٤- ضعف وعي المرأة بحقوقها داخل المجتمع.

٥- خضوع المرأة في معظم الأحيان لسلطة الذكور والقرارات التي تخص تعليمها وعملها.

ب- المعوقات المجتمعية:

- ١- وجود بعض الموروثات التي تقلص من مشاركة المرأة في التنمية.
 - ٢- ضعف الوعي الاجتماعي بأهمية دور المرأة في التنمية.
 - ٣- عدم المساواة بين الرجل والمرأة.
 - ٤- رفض أغلب الأسر التحاق المرأة بالأعمال التي فيها اختلاط بين الجنسين.
 - ٥- حرمان النساء من ممارسة بعض المهن وقصورها على الرجال.
 - ٦- عدم تقدير المجتمع لجهود المرأة العاملة.
- ج- المعوقات التنظيمية والإدارية المتعلقة بيئة العمل:
- ١- قلة الدورات التدريبية المقدمة للنساء العاملات لرفع كفاءتهنّ.
 - ٢- عدم تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية في بعض المؤسسات الخاصة.
 - ٣- تعقد الإجراءات الإدارية والأنظمة.
 - ٤- عدم توافر المعلومات بسهولة وبدرجة كافية بالنسبة لاحتياجات سوق العمل.
 - ٥- ضعف المكافآت والحوافز، وعدم كفاية الراتب.

د- المعوقات الاقتصادية:

- ١- تقييد حرية المرأة في ممارسة العمل التجاري الحر.
- ٢- ضعف الوعي الاقتصادي للمرأة.
- ٣- ضعف القدرات والمهارات الاقتصادية للمرأة.
- ٤- ضعف فرص التمويل للمشاريع الخاصة التي تنشئها المرأة.
- ٥- عدم توافر التسهيلات التي تخفف من الأعباء الأسرية عن المرأة.
- ٦- استهانة الرجل بقدرتها على العمل والقدرة على التفاوض واتخاذ القرار الاقتصادي.

مناقشة النتائج:

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي أجابت عن تساؤلها الرئيس: (ما أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية والمعوقات التي تواجهه؟) من خلال الإجابة عن تساؤلها الفرعية، ويمكن مناقشة هذه النتائج في ظل نتائج الدراسات السابقة، ومسلمات النظرية النسوية في التنمية، بالنسبة للسؤال الأول: ما المبادئ التي يركز عليها التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية؟ بينت نتائج الدراسة عدة مبادئ تسهم في تمكين المرأة اقتصادياً تتمثل في: تنمية قدرات المرأة الشخصية، تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، مساعدة المرأة وتنمية قدراتها والتعامل معها حسب مواردها المتاحة، والعدالة والمساواة القانونية. وتتفق هذه النتائج مع دراسات كل من: (سلامي، وبيبة، ٢٠١٣م) في أن توافر فرص التدريب وتنمية مهارات المرأة أسهم في تمكينها ودعم قدراتها، و(ابن شلهوب، ٢٠١٧م) في أن الأبعاد المهمة للتمكين تسهم في دعم قدرات المرأة الذاتية وزيادة فاعليتها في المجتمع، و(عمر، ٢٠١٩م) في أن تقديم برامج التأهيل والتدريب للمرأة في كافة القطاعات تسهم في تمكينها.

أما السؤال الثاني: ما الآليات التي تسهم في التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية؟ أظهرت نتائج الدراسة أن الآليات التي تسهم في تمكين المرأة اقتصادياً تتمثل في: زيادة الفرص الاقتصادية للمرأة وتوسيع ميادين العمل لها، توفير ظروف عمل لائقة للمرأة من خلال: (توفير نطاق الحماية الاجتماعية للمرأة، توفير خدمات الرعاية الاجتماعية للمرأة من حضانات وغيرها، ومرونة وقت العمل)، ورفع نسبة مساهمة المرأة في مواقع صنع القرار ورسم السياسات الاقتصادية. تتفق مع دراسة (ابن شلهوب، ٢٠١٧م) في أن إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة في اتخاذ القرارات.

السؤال الثالث: ما المستويات المهمة لتمكين المرأة السعودية اقتصادياً؟ بينت نتائج الدراسة أن المستويات المهمة لتمكين المرأة السعودية اقتصادياً تتمثل في: توفير الحاجات الأساسية للمرأة، تسهيل حصول المرأة على الموارد والتمويل والخدمات، إدراك المرأة ووعيها بعملية التمكين الاقتصادي، مشاركة المرأة بصورة متساوية مع الرجل في

مختلف المشاريع التنموية، وأن يكون للنساء فرص متساوية مع الرجال في التحكم في الموارد والعائدات. وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسات كل من: (أبو منديل، وآخرون، ٢٠١٤م) في أن ضعف التمويل والقروض أضعف من تمكين المرأة، و(حسن، ٢٠١٥م) أن مستقبل التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية مرتبط بزيادة الدعم الموجه من قِبَل الدولة للمشروعات التي تديرها المرأة، وإشراك المرأة في كافة البرامج والمشاريع التنموية، وإزالة كل صور التمييز الاقتصادي بين الرجل والمرأة والمساواة بينهما، و(عمر، ٢٠١٩م) ضعف الوعي الاقتصادي للمرأة السعودية، وحرمان المرأة من ممارسة بعض المهن وقصورها على الرجال، وتتفق أيضاً مع فرضيات النظرية النسوية في التنمية التي أكدت على المساواة بين الجنسين في مختلف المشاريع التنموية.

وبالنسبة للسؤال الرابع: ما المؤشرات الاقتصادية المهمة لتمكين المرأة السعودية اقتصادياً؟ كشفت نتائج الدراسة عن المؤشرات المهمة لقياس تمكين المرأة اقتصادياً وقد تمثلت في: زيادة الأنشطة والمشروعات التي تزيد من دخل المرأة، تدريب المرأة وتحسين مهاراتها ومعارفها، المساواة النوعية في الأجور والرواتب، وزيادة فرص المرأة في الحصول على تسهيلات ائتمانية والحصول على قروض. وتتفق مع دراسة: (عمر، ٢٠١٩م) في تقديم برامج وتدريب وتأهيل المرأة في كافة القطاعات، وتطبيق نظام التأمينات الاجتماعية في المؤسسات الخاصة، ودراسة: (حسن، ٢٠١٥م) في أن من المؤشرات إزالة كافة أنواع التمييز ضد المرأة، وإشراك المرأة في كافة البرامج التي تعدها الدولة، وكذلك تتفق مع فرضيات النظرية النسوية في التنمية التي تؤكد على أن تمكين المرأة يتحقق من خلال المساواة بين الجنسين.

أما السؤال الخامس والأخير: ما المعوقات التي تواجه التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية؟ غاوضحت نتائج الدراسة المعوقات التي تواجه تمكين المرأة اقتصادياً، والتي تتمثل في: عدم قدرة المرأة على اتخاذ قرار التحاقها ببعض الأعمال، خوف المرأة من عدم قدرتها على التوفيق بين واجباتها الأسرية والتزاماتها الوظيفية، ضعف وعي المرأة بحقوقها داخل المجتمع، وجود بعض الموروثات التي تقلص من مشاركة المرأة في التنمية، رفض

أغلب الأسر التحاق المرأة بالأعمال التي فيها اختلاط بين الجنسين، حرمان النساء من ممارسة بعض المهن وقصورها على الرجال، قلة الدورات التدريبية المقدمة للنساء العاملات لرفع كفاءتهن، عدم تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية في بعض المؤسسات الخاصة، تعقد الإجراءات الإدارية والأنظمة، وضعف الوعي الاقتصادي للمرأة، ضعف القدرات والمهارات الاقتصادية للمرأة، ضعف فرص التمويل للمشاريع الخاصة التي تنشئها المرأة. وتتفق هذه النتائج مع نتائج كل من: (سلامي، وبيبة، ٢٠١٣م) في أن تعقد الإجراءات الإدارية والقانونية تعيق من تمكين المرأة، ودراسة: (أبو منديل، وآخرون، ٢٠١٤م) في ضعف القروض المقدمة للنساء، وتعقد الإجراءات، والعادات والتقاليد المجتمعية، ودراسة (حسن، ٢٠١٥م) في أن معوقات التمكين تتمثل في الموروثات والعادات التي تقلص من حقوق المرأة، وقلة الاهتمام بتقديم الدورات التدريبية للنساء العاملات، ودراسة: (عمر، ٢٠١٩م) تقييد حرية المرأة في ممارسة العمل التجاري الحر، ضعف الوعي الاقتصادي للمرأة، وحرمان النساء من ممارسة العمل في بعض المهن وقصورها على الرجال.

التوصيات:

بناءً على النتائج توصي الباحثة بالآتي:

- ١- على المرأة السعودية أن تعزز من قدراتها الذاتية من خلال مشاركتها في البرامج التدريبية والدورات التي تؤهلها وترفع من كفاءتها وتزيد من قدراتها في اتخاذ القرارات.
- ٢- على وزارة العمل والتنمية الاجتماعية توسيع فرص التدريب والتأهيل لتشمل المرأة السعودية العاملة وغير العاملة من خلال إنشاء مراكز تدريب وتأهيل تكون متاحة في كل الأوقات حتى تستطيع المرأة الالتحاق بها وتسهم في تمكينها.
- ٣- على وزارة التربية والتعليم إبراز دور المرأة السعودية في المجال الاقتصادي من خلال المناهج الدراسية في جميع المراحل التعليمية لتغيير الصورة النمطية عن المرأة السعودية.
- ٤- وضع إجراءات تشريعية من قبل الدولة السعودية أو الجهات المختصة تمنع التمييز بين الرجال والنساء في الأعمال والمسؤوليات داخل بيئة العمل.
- ٥- على وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أن توفر فرص عمل مناسبة تعزز من تمكين المرأة السعودية في المجال الاقتصادي ومن مشاركتها في التنمية.
- ٦- على الدولة والجهات المسؤولة تعديل بعض النظم والقوانين التي تسهم في تمكين المرأة السعودية في المجال الاقتصادي.
- ٧- التوعية المجتمعية من خلال وسائل الإعلام المختلفة في تغيير نظرة المجتمع تجاه المرأة السعودية ودورها الفاعل في المجال الاقتصادي وإسهامها في التنمية.
- ٨- على وزارة الاقتصاد والتخطيط تسهيل عملية حصول المرأة على الموارد والخدمات والتسهيلات الائتمانية والحصول على قروض تساعد على إنشاء مشروع خاص بها.

المصادر والمراجع

المصادر:

- القرآن الكريم.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية (١٩٨٣م)، دار المعارف، ط٣، القاهرة: جمهورية مصر العربية.
- الفيومي، أحمد محمد علي (١٩٩٧م)، معجم المصباح المنير، ط٢، المكتبة العصرية، لبنان.

المراجع العربية:

- آل عوض، نجلاء (٢٠١٤م)، معوقات تمكين المرأة حقوقها القانونية في المملكة العربية السعودية، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، الرياض: المملكة العربية السعودية.
- ابن شلهوب، هيفاء عبد الرحمن صالح (٢٠١٧م)، أبعاد تمكين المرأة السعودية: دراسة مسحية من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى وعينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مج٣٣، ع٧٠٤، المملكة العربية السعودية.
- أبو مندبل، غسان، وداوود، نرمين عبد اللطيف، وجنيبة، رولا عبد السلام، وخضر، بيسان سليمان، والمصدر، نجوى، وأبوكرش، أسماء (٢٠١٤م)، واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في قطاع غزة، مركز شؤون المرأة، برنامج الأبحاث والمعلومات، غزة: فلسطين.
- أسد، أيهم (٢٠٠٨م)، التمكين الاقتصادي للمرأة كمدخل للتمكين الاجتماعي، الندوة العلمية بتنظيم مرصد نساء سوريا والنادي السرياني، حمص: سوريا.
- أيوب، رائدة (٢٠١٠م)، الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الريف السوري، رسالة دكتوراه غير منشورة في علم الاجتماع، جامعة سانت كليمنتس للتعليم المفتوح عن بعد، بريطانيا.
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام (١٩٩٥م)، دار العلم العربي للطباعة، القاهرة: جمهورية مصر العربية.
- البنك الدولي (٢٠١٢م)، تقرير عن التنمية في العالم، عرض عام المساواة بين الجنسين والتنمية، البنك الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
- الجربوع، أيوب منصور، وآخرون (٢٠٠٥م)، المساهمة الاقتصادية للمرأة في المملكة العربية السعودية، منتدى الرياض الاقتصادي الثاني، الرياض: المملكة العربية السعودية.

- الجوادى، زينب محمد (٢٠٠٩م)، مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي: "دراسة مقارنة"، مجلة مصر المعاصرة، مج ١٠٠، ٤٩٦٤، جمهورية مصر العربية.
- الحسيني، باسل، والسوداني، طالب (٢٠٠٥)، المرأة والتنمية المستدامة (في ضوء مقررات مؤتمر بكين عام ١٩٩٥)، دراسة تحليلية لواقع المرأة العراقية، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة بغداد، بغداد: العراق.
- الخاروف، أمل محمد علي، والحديدي، سمر عبد العزيز (٢٠١١)، مشروع ازدهار النساء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية: "دراسة تقييمية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج ٣٨، ١٤، الأردن.
- الخالد، كورنيليا (١٩٩٦م)، "الكفاح النسوي حتى الآن"، مجلة الطريق، ع ٢٤.
- الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية (جهد) (٢٠١٣م)، مؤشرات تمكين المرأة اقتصادياً في الأردن: تمكين المرأة الاقتصادي بين الكم والنوع، الأردن.
- المجلس القومي للمرأة (٢٠٠٤م)، المرأة في مصر، القاهرة: جمهورية مصر العربية.
- الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية (٢٠١٧م).
- اليوسف، نورة عبد الرحمن (٢٠٠٩م)، تمكين المرأة السعودية.
- حلمي، إجلال إسماعيل (٢٠٠٣م)، العولمة وقضايا المرأة والعمل، الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكليات البنات جامعة عين شمس، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، القاهرة: جمهورية مصر العربية.
- حلمي، إجلال إسماعيل (٢٠٠٦م)، رؤية مستقبلية للمرأة المصرية في محافظة القاهرة، المؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة، القاهرة: جمهورية مصر العربية.
- دلال، بحري (د، ت)، النظرية النسوية في التنمية، مجلة الفكر، ع ١١، جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر.
- زايد، أميرة عبد السلام عبد المجيد (٢٠١٥)، الاتجاهات الحديثة في تمكين المرأة لتنمية المجتمع، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، العدد ٦٧، المملكة العربية السعودية.
- سلامي، منيرة (٢٠١٦م)، المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ع ٥٤، الجزائر.
- سلامي، منيرة، وبيبة، إيمان (٢٠١٣م)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، ع ٣، الجزائر.
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (٢٠٠٠م)، المرأة والرجل في زمن متغير، (حالة سكان العالم ٢٠٠٠م).

- عبادة، مديحة أحمد (٢٠١١م)، قضايا المرأة المعاصرة بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة: جمهورية مصر العربية.
- عبد اللطيف، سوسن عثمان (٢٠٠٥م)، التمكين وأجهزته، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة: جمهورية مصر العربية.
- عكور، إيمان (٢٠١٥م)، التمكين الاقتصادي للمرأة للواقع والآفاق: وزارة العمل الأردنية نموذجاً، وزارة العمل الأردنية، الأردن.
- عمر، أحلام العطا محمد (٢٠١٩م)، احتياجات تمكين المرأة السعودية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمعوقات التي تواجهها، المؤتمر الأول لدراسات المرأة السعودية، السجل العلمي والبحوث والمحكمة، الجزء الأول، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث ودراسات المرأة، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، الرياض: المملكة العربية السعودية.
- قنديل، أماني (٢٠٠٥م)، المنظمات الأهلية العربية وتمكين المرأة، التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات، القاهرة: جمهورية مصر العربية.
- محفوظ، ماجدي عاطف (٢٠٠٤م)، معوقات ممارسة البرامج والأنشطة الجماعية بمراكز الشباب، المؤتمر العلمي السابع عشر، مج ٥، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، جمهورية مصر العربية.

المراجع الأجنبية:

- Adams, Robert (2005), Social Work Empowerment third Edition Palgrave Mak
- Hardina, Donna (2007), an Empowering Approach to Managing social service organizations, srringer, publishing company, New York.
- Samman, h, and Emma (2016), Women economic empowerment navigating enablers and constraints-development progress overseas development institute
- Malhorta, A. et al (2002), measuring women's Empowerment as variable in International Development, paper paned for The World Bank workshop on poverty and
- Gender, New perspectives, Final version.
- Varghese, T, (2011), Women Empowerment in Oman; shiudy based on Women.